



إعداد: خالد الخالدي
k.alkhaldi@aljarida.com

النفط والطاقة

«بلومبيرغ»: 150 مليار برميل احتياطيات الكويت النفطية

● الشويب: «الأعلى للبترول» ما زال يؤمن بمشروع حقول الشمال

● الزنكي: الخطة الوطنية للنفط تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية إلى 3 ملايين برميل في 2010

إضافة إلى الاحتياطي المثبت، وعندما يتم تطبيق هذا الرقم المثبت فقد يعني هذا أن فرصتها في استخراج النفط تصل إلى 90 في المئة، بينما يشير الوصف إلى فرصة تصل إلى 50 في المئة. وأضافت الوكالة أن العمل يجري حالياً على برنامج مكثف للغاية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية والوصول إلى الهدف المعلن، وهو إنتاج أربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020. ومن المقرر أن تبدأ الكويت في غضون السنوات الثلاث المقبلة، استغلال احتياطيات النفط الثقيل في حقل فارس السفلي، ويأتي ذلك عقب توقيع مذكرة تفاهم لتقديم المساعدة التقنية مع شركة «إكسون موبيل» الأميركية. ومع ذلك، فقد تم تأجيل ما يسمى «مشروع الكويت» بعد معارضة داخلية تعارض التدخل الأجنبي المباشر، وتملك الشركات الكبرى حصة في احتياطي النفط الكويتي.

الحكومة خططت لإنفاق 51 مليار دولار في 5 سنوات لزيادة إنتاج النفط

الاكتشافات الجديدة الواعدة، إذ يقع بجانب واحد من أهم حقول النفط في الكويت، وهو حقل الروصتين النفطي. من جهته، أشار الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية (أحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية) فاروق الزنكي، إلى أن الخطة الوطنية للنفط تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية على مراحل تبدأ بزيادة الإنتاج إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2010، و3.5 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2015، ثم إلى أربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020. وأضاف الزنكي «ستكون هناك حاجة إلى ما لا يقل عن نصف الاستثمارات من أجل حفر آبار جديدة وتطوير تكنولوجيا بترولية متقدمة».

وذكر وكالة «بلومبيرغ» أن هناك جدلاً بشأن المستوى الدقيق لاحتياطي النفط في الكويت، لا سيما مع تأكيد وزير النفط الكويتي الأسبق الشيخ علي جراح الصباح العام الماضي أن الاحتياطيات قد هبطت إلى 48 مليار برميل من مستواها السابق والبالغ 100 مليار برميل. لكن الحكومة أكدت في وقت لاحق الرقم الأخير رسمياً، الأمر الذي حافظ على موقع الكويت ضمن تصنيف منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» والقائم على بيانات الاحتياطيات البترولية المثبتة. ووفقاً لأرقام رسمية، تمتلك الكويت وبشكل مؤكد احتياطيات محتملة تصل إلى 150 مليار برميل



فاروق الزنكي

والاستخدامات الصناعية، مؤكداً أن الكويت تجري مفاوضات في الوقت الراهن من أجل استيراد الغاز من إيران والعراق وسائر دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب عدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الغاز في الوقت الحاضر. وأشار إلى أن الكويت تسعى إلى زيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي والمكثفات على أساس مرحلي، وتهدف هذه الخطوة إلى رفع إنتاج الغاز إلى 600 مليون قدم مكعبة في اليوم بحلول عام 2010 من مستواه الحالي البالغ 180 مليون قدم مكعبة، مع إمكانات ارتفاع هذا الرقم ليصل إلى مليار قدم مكعبة يومياً وأكثر من ذلك.

يذكر أن الكويت حددت كمية الغاز غير المرتبط بالمخزون النفطي في شمال البلاد بحوالي 35 تريليون قدم مكعبة. ويعد الاكتشاف الذي تم أخيراً في منطقة الظبي شمال الكويت واحداً من



سعد الشويب

يجري التفاوض مع شركة «شيفرون» لتوقيع اتفاق مماثل لحقل برقان الرئيسي والمناطق المجاورة له في الجنوب الشرقي. وتشير تقارير إلى انخراط شركة «رويال دتش شل» في مفاوضات لتوقيع اتفاق تقدم بموجبه خدمات فنية لمعالجة احتياطيات الغاز غير المرافق.

وهناك احتمالية لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في المنطقة المحيطة المشتركة مع المملكة العربية السعودية، حيث من المقرر أن تتم زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل يتراوح بين 50 و35 ألف برميل يومياً.

الغاز الطبيعي

وأوضح الشويب أن الكويت تسعى أيضاً إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، بسبب الحاجة الماسة إلى توليد الطاقة وتحلية المياه

وضعت الحكومة الكويتية خطتها لتتحقق بموجبه 51 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، في سبيل تطوير صناعة الطاقة لزيادة إنتاج النفط لأكثر من مستواه الحالي البالغ 2.7 مليون برميل في اليوم، وإبطاء استنزاف الاحتياطيات من الحقول القائمة. وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية سعد الشويب، إن المجلس الأعلى للبترول ما زال يؤمن بمشروع الكويت ويعتقد أن أمامه فرصة للمضي قدماً في نهاية المطاف، موضحاً أنه في الوقت الحاضر يجري نقاش بشأن مشاركة الشركات الأجنبية الكبرى على أساس اتفاقيات لتقديم خدمات فنية متطورة.

وأضاف الشويب لوكالة «بلومبيرغ» الإخبارية أنه من المتوقع أن توقع شركة «بي بي» اتفاقاً تقدم بموجبه خدمات فنية لحقول النفط في غرب البلاد، بعد قيام شركة «إكسون موبيل» بتوقيع اتفاق بشأن النفط الثقيل، بينما

قال سعد الشويب إن المجلس الأعلى للبترول ما زال يؤمن بمشروع حقول الشمال، ويعتقد أن أمامه فرصة للمضي قدماً في نهاية المطاف، موضحاً أنه في الوقت الحاضر يجري نقاش بشأن مشاركة الشركات الأجنبية الكبرى على أساس اتفاقيات، لتقديم خدمات فنية متطورة.

غاز «الدرة»

تشير دراسات إلى أن حوالي 70 في المئة من الغاز المكتشف وغير المرتبط في الشمال قابل للاستخراج، ويعد حقل درة البحري المشترك مع إيران من المصادر المحتملة الواعدة مع احتياطيات تقدر بنحو سبعة تريليونات قدم مكعبة من الغاز القابل للاستخراج.